S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/783
21 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ الذي حثني فيه المجلس على أن أقدم، في أقرب وقت ممكن، توصيات بشأن مساعدة الأمم المتحدة في عملية الانتخابات التشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢ - وفي الفقرة ٥ من ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعتمد على وجه السرعة خطة تنفيذية لتنظيم الانتخابات التشريعية، ومن ثم يتسنى للأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تتخذ ترتيبات لتقديم المساعدة اللازمة. وبما أنه تم اعتماد تلك الخطة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، فإنني الآن في وضع يتيح لي تقديم توصيات بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في عملية الانتخابات التشريعية. كما يقدم هذا التقرير عرضا مستكملا للتطورات الانتخابية التي استجدت منذ تقريري المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/540) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا - الأعمال التحضيرية للانتخابات

الجوانب المؤسسية

٣ - كما أشير إليه في تقريري المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أنشئت "اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة" رسميا بموجب مرسوم مؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨. غير أن اللجنة الانتخابية لم تتمكن من البدء فورا في أعمالها، بسبب خلافات بين الأحزاب السياسية بشأن تشكيلها. وسعيا إلى التوفيق بين مواقف كل منها، عقد ممثلي الخاص، السيد أولويمي أدينيجي، اجتماعا للأحزاب السياسية في ١٦ حزيران/يونيه، مع عضوي مجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى الممثلين في بانغي، وسفيري فرنسا والولايات المتحدة. وبعد مباحثات مطولة، تم التوصل أخيرا إلى توافق في الآراء بشأن رئاسة اللجنة الانتخابية ومكتبها وتشكيلها، بما في ذلك وضع صيغة توفيقية لتقاسم الوظائف في مكتب اللجنة الانتخابية، بين جميع الأحزاب السياسية الرئيسية.

٤ - وبناء عليه، وقّع الرئيس أنج - فيليكس باتاسيه مرسوما منقحا بشأن تشكيل اللجنة الانتخابية في ١٨ حزيران/يونيه. وأدى أعضاء اللجنة الانتخابية اليمين وعقدت اللجنة أول دورة لها في اليوم التالي، تحت رئاسة السيد ميشال أداما - تامبو. واعتمد مكتب اللجنة الانتخابية مشروع النظام الداخلي في ٢٦ حزيران/يونيه واعتمدته اللجنة رسميا في جلسة عامة في نفس اليوم. وينص النظام الداخلي على إنشاء ست لجان فرعية تقنية تعنى بالمسائل التالية: المالية؛ والمواد والسوقيات؛ وقوائم الناخبين وبطاقات الناخبين؛ والترشيح والإعلام والتدريب؛ ومكاتب الاقتراع ومراكز الإحصاء؛ والأمن.

٥ - وكما أشير إليه في تقريري السابق، كان الرئيس باتاسيه قد قرر في البداية إجراء الانتخابات التشريعية في ١٦ و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. غير أنه تمشيا مع القانون الانتخابي، اقترحت اللجنة الانتخابية إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وبناء عليه، وقّع الرئيس باتاسيه في ٨ تموز/يوليه مرسوما حدد فيه تاريخ الدورة الأولى للانتخابات في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على أن تجري الحملة الانتخابية من ٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. وتقرر بالتالي إجراء الدورة الثانية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بعد ثلاثة أسابيع من الدورة الأولى.

٦ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، وقّع الرئيس وأصدر قانونا لإعادة تحديد الدوائر الانتخابية كانت الجمعية الوطنية قد اعتمدته قبل ذلك بأسبوعين. وزادت المادة ١ من ذلك القانون ٢٤ نائبا إلى عدد نواب الجمعية الوطنية السابق، ليبلغ مجموعهم ١٠٩ نواب (يمثلون ١٠٩ دوائر انتخابية). ونصت المادة ٢ على المعايير التالية لتحديد عدد من الدوائر: فبالنسبة لبانغي، سيكون ثمة نائب واحد لكل ٠٠٠ ٦٥ ساكن، وبالنسبة للأقاليم الأخرى، سيكون ثمة نائب واحد لكل ٠٠٠ ٤٠ ساكن. وتم التوقيع في ٣١ تموز/يوليه على مرسوم رئاسي ينشئ الدوائر الانتخابية. غير أن أحزاب المعارضة تطعن في القانون والمرسوم معا بدعوى أنهما غير دستوريين: وتنظر المحكمة الدستورية في هذه القضية. ولأغراض التخطيط، سيلزم أن تعرف اللجنة الانتخابية العدد المحدد للنواب المزمع انتخابهم والخريطة الانتخابية النهائية في أقرب وقت ممكن.

الجوانب المتعلقة بالميزانية

٧ - في ١٧ تموز/يوليه، في أعقاب عدة اجتماعات مع المانحين الرئيسيين، اعتمدت اللجنة الانتخابية ميزانية قدرها ٣,٢ ملايين دولار، بالمقارنة مع التقديرات الأولية التي كانت تناهز ٤,٤ ملايين دولار. وفي اجتماعين للمانحين عقدا في ٢٣ و ٣١ تموز/يوليه، أعلنت فرنسا عن تبرع قدرة ٧ ملايين فرنك فرنسي (٣٨ في المائة من مجموع الميزانية)، بينما أعلن الاتحاد الأوروبي عن تبرع قدرة ٥٣٤ مليونا من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. وتمول هذه التبرعات إنتاج ونقل المواد والمعدات الانتخابية، واستكمال القوائم الانتخابية وبطاقات الناخبين؛ فضلا عن مهام الإشراف والمساعدة التقنية ومراقبة الانتخابات. كما أعلنت اليابان عن تبرع لتغطية تكاليف النقل (طائرة الهليكوبتر والوقود) من أجل توزيع المواد والمعدات الانتخابية عبر أنحاء البلد واسترجاعها، فضلا عن تقديم تعويض لموظفي الانتخابات. وأعلنت الصين عن تبرع يتمثل في ٤ حواسيب و ٠٠٠ ١ آلة حاسبة. ولم تكن الولايات المتحدة آنذاك في وضع يتيح لها تحديد مبلغ أي تبرع، غير أنها أعلنت لاحقا عن مساهمة قدرها ٠٠٠ ٥٠ دولار لطبع أوراق الاقتراع، و ٠٠٠ ٢٠٠

دولار للتعاقد من الباطن مباشرة مع منظمات غير حكومية من الولايات المتحدة لتعزيز الوعي والتدريب في مجال الانتخابات، وكذلك القيام بأنشطة المراقبة. وأعلنت كندا عن تبرع قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار كندي (٠٠٠ ٦٦ من دولارات الولايات المتحدة). وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيساهم بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في مشروع للمساعدة التقنية لدعم العملية الانتخابية، يشمل تدريب موظفي الانتخابات، وتوعية الناخبين وتقديم الدعم التقني للجنة الانتخابية.

٨ - وتغطي التبرعات المعلن عنها أعلاه كامل ميزانية اللجنة الانتخابية. وفي حين أعلن الاتحاد الأوروبي أن مساهمته في ميزانية اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة ستكون ذات طابع ثنائي، فإن فرنسا وكندا والولايات المتحدة واليابان ستقدم مساهماتها عن طريق الأمم المتحدة، في إطار مشروع لتقاسم التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجوانب التنفيذية

٩ - تقوم اللجنة الانتخابية بعملها على أكمل وجه في بانغي، كما أنشئت معظم فروعها على مستوى الأقاليم، وتحمل اسم "لجان المقاطعات الفرعية". غير أن التنسيق الوطني والأنشطة التنفيذية للجنة في إطار التحضير للانتخابات قد اعترضها عقبات خطيرة بسبب التأخر في توفير ما يلزم من موارد مالية وغيرها. وعلى وجه الخصوص، تأخر كثيرا عن الموعد المحدد إيفاد بعثات الإشراف إلى الأقاليم، وهي خطوة رئيسية في مراقبة وتعديل القوائم الانتخابية، رغم أن "المكتب الوطني للمعلوماتية" قد أحرز تقدما لا يستهان به في جمع المعلومات الأولية.

١٠ - ووفقا للخطة التفنيذية للجنة الانتخابية (التي اعتمدت وقدمت في الاجتماع الأسبوعي للمانحين في ٦ آب/أغسطس) كان عدد من الأنشطة التحضيرية الرئيسية الأخرى - وقت إعداد هذا التقرير - متأخرا بخمسة أسابيع عن الموعد المقرر. ومن هذه الأنشطة إجراء دراسة استقصائية للسوق لشراء صناديق الاقتراع وغيرها من المواد الانتخابية، وطلب بطاقات الناخبين، وتنفيذ برامج تدريب موظفي الانتخابات وأعضاء لجان المقاطعات الفرعية، ووضع خطة وطنية للدعم السوقي لتوزيع المواد الانتخابية عبر أنحاء البلد واسترجاعها. وفيما يتعلق بهذا البند الأخير، طلب رئيس اللجنة الانتخابية، في رسالة إلى ممثلي الخاص مؤرخة ٣١ تموز/يوليه، مساعدة من الأمم المتحدة لتوزيع المواد الانتخابية واسترجاعها. وأشار الرئيس إلى أن هذا العنصر الحاسم في الدعم الانتخابي قد وفرته القوات الفرنسية المرابطة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الانتخابات التي أجريت في ١٩٩٣. ومن المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى أن المانحين، وكذلك "أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى" في بانغي، قد أعربوا عن رأي مفاده أن الدعم السوقي للبعثة أساسي، لأن إيجاد أي مصدر بديل، حتى ولو كان ممكنا، سيكون أكثر كلفة.

١١ - وفي ٧ آب/أغسطس، عقد الرئيس باتاسيه اجتماعا مع المانحين، والمسؤولين الحكوميين، واللجنة الانتخابية والبعثة، وقدم رئيس اللجنة الانتخابية خلاله تقريرا مرحليا وأشار إلى أنه نظرا للتأخيرات التنفيذية الناجمة إلى حد كبير عن النقص في الموارد، فإن الانتخابات قد لا تجري في الوقت المقرر. غير

أن الرئيس باتاسيه أعرب عن رأي يدعو إلى ضرورة الإبقاء على تاريخ الانتخابات المحدد في ٢٠ أيلول/سبتمبر. كما أكد على أن أوراق الاقتراح ستطبع خارج البلد، وهو موقف ارتأت اللجنة الانتخابية أنه سيزيد من التأخيرات في التحضير للانتخابات. وفي ١٤ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة الانتخابية بالرئيس باتاسيه وأعلنت بعدئذ في بيان صحفي أنها تعتزم تعديل الجدول الزمني للانتخابات، لأسباب تقنية وقانونية. كما طلبت اللجنة أن توقف السلطات الإدارية تسجيل المرشحين إلى أن يتم وضع جدول زمني جديد للانتخابات. وفي اجتماع عقد مع المانحين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٨ آب/أغسطس، أشارت اللجنة إلى أنها لن تحدد تاريخا جديدا للانتخابات إلى أن يتم إحراز تقدم في التحضير لها، لا سيما إحراز تقدم في ضبط القوائم الانتخابية وإلى أن يتضح الدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة في العملية الانتخابية.

أنشطة الأمم المتحدة

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة، في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و "أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى"، إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية لسلطات أفريقيا الوسطى في مجال التخطيط للانتخابات وتنظيمها. وما فتئ ممثلي الخاص يعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على توعية المجتمع الدولي بضرورة الاستجابة بسرعة للنداء الذي وجهه مجلس الأمن، في القرار ١١٨٢ (١٩٩٨)، بتوفير المساعدة الدولية الضرورية لدعم تنظيم الانتخابات. وعمل خبراء الانتخابات التابعون للبعثة بصورة وثيقة مع اللجنة الانتخابية لمساعدتها على وضع خطتها التنفيذية وميزانيتها وتنسيق الأنشطة الانتخابية. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي استجابت بتقديم تبرعات سخية للميزانية الانتخابية.

١٣ - وواصلت البعثة التشديد بصورة خاصة على نشر المعلومات الدقيقة كوسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام. وبهذه الروح، واصل ممثلي الخاص عقد المؤتمرات الصحفية المنتظمة والاجتماع بطائفة متنوعة واسعة النطاق من المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى، وكذلك بجميع الوكالات الدولية الممثلة في بانغي. وبالإضافة إلى ذلك، وبمساهمة سخية من حكومة الدانمرك، استهلت محطة إذاعية للأمم المتحدة، إذاعة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عملها في ٢٢ تموز/يوليه، وبدأت بثها المباشر في ٢٧ تموز/يوليه. وتبث الإذاعة المواضيع المتصلة بولاية البعثة، وقامت، بالتعاون الوثيق مع وحدة الانتخابات بالبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببث مواضيع تتعلق بالعملية الانتخابية، موفرة بذلك وسيلة هامة لإعلام الناخبين بالمراحل المختلفة لهذه العملية. وقد استقرت هذه الإذاعة كمصدر حيوي للمعلومات الموضوعية والواقعية، باعتبارها الصوت المستقل الوحيد الذي له القدرة على الوصول إلى البلد بأكمله.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت البعثة مهامها الاستطلاعية إلى مواقع رئيسية في المناطق الداخلية للبلد لتقييم الحالة خارج بانغي من أجل تسهيل الأعمال التحضيرية للانتخابات والمساعدة في وضع توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل في العملية الانتخابية.

١٥ - ومن بين الأنشطة الأخرى التي لها علاقة بالعملية الانتخابية، أنشئت لجنة مشتركة بين الحكومة والبعثة، على النحو المقترح من ممثلي الخاص على الرئيس باتاسيه، وذلك للاتفاق على برنامج لإعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ووضع طرائق لتنفيذ هذا البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، بدأ عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة أول دورة تدريبية مدتها شهر واحد لـ ٦٠ شرطيا من قوات الدرك الوطنية في ١١ آب/أغسطس. وستليها فورا دورة أخرى مدتها شهر، بغية تدريب ١٢٠ شرطيا على الأقل من قوات الدرك قبل الانتخابات.

ثالثا - المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها في العملية الانتخابية

١٦ - عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٢ (١٩٩٨)، وعلى ضوء التطورات الوارد وصفها في الجزء السابق، قامت البعثة بوضع خطة تنفيذية للمساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها في العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتستند الخطة إلى تقييم تفصيلي قامت به البعثة، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة الرئيسية. ورهنا بموافقة الأمم المتحدة، وعلى أساس أن المسؤولية النهائية عن تنظيم وإجراء الانتخابات التشريعية تقع على عاتق اللجنة الانتخابية، يمكن أن تقدم البعثة الدعم التالي:

(أ) نقل مواد ومعدات الانتخابات إلى مواقع مختارة وإلى المقاطعات الفرعية بالبلد واستردادها، وكذا نقل مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة من مواقع مختارة وإليها؛

(ب) مراقبة دولية محدودة ولكن مضمونة للجولتين الأولى والثانية للانتخابات التشريعية؛

(ج) كفالة أمن مواد ومعدات الانتخابات أثناء النقل وفي المواقع المختارة وكذلك أمن مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة.

الدعم السوقي

١٧ - وفقا للخطة السالفة الذكر، تقوم البعثة بتوفير النقل البري والجوي (بالطائرات أو الطائرات العمودية)، في الوقت المناسب، لمواد ومعدات الانتخابات، من بانغي إلى ٦٩ مقاطعة فرعية بجمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى سبيل الاستثناء، إلى بعض مكاتب الاقتراع (من بين الـ ٥٠٠ ٢ مكتب الموجودين بالبلد) التي يتعذر الوصول إليها عن طريق البر. وستقوم البعثة أيضا باسترداد المواد والمعدات وإعادتها إلى بانغي.

١٨ - وتقوم البعثة بنقل مواد ومعدات الانتخابات إلى المقاطعات الفرعية الـ ١٥ الواقعة بالقرب من بانغي. وبالنسبة للأقاليم، ستقوم البعثة بنقل جملة مواد ومعدات الانتخابات إلى ستة مواقع مختارة (مدينة

بامباري، وبنغاسو، وبربراتي، وبوار، وكاغا باندور وندیلي) جوا، وتسلَّم من هذه المواقع الستة إلى المقاطعات الفرعية الـ ٥٤ الباقية عن طريق البر أو الجو، حسب الاقتضاء. وستتم جميع رحلات العودة من المقاطعات الفرعية في نفس اليوم، مما يؤدي إلى تفادي ضرورة إقامة هياكل الدعم هناك.

١٩ - ستكون السلطات الانتخابية المحلية مسؤولة عن توزيع مواد الانتخابات من المقاطعات الفرعية إلى مكاتب الاقتراع (بصرف النظر عن المكاتب المذكورة أعلاه التي يتعذر الوصول إليها عن طريق البر)، وكذلك داخل مدينة بانغي.

٢٠ - وستقوم البعثة أيضا بنقل مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة من بانغي إلى المواقع المختارة الستة وبإعادتهم إلى بانغي، على النحو الوارد أدناه.

المراقبة الدولية

٢١ - ستقوم بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى بمراقبة محدودة للانتخابات التشريعية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى التي قد توجه اللجنة الانتخابية الدعوة إليها. ويقترح، في هذا الصدد، نشر ما مجموعه ١٤ من مراقبي الانتخابات للأجل المتوسط و ٨٠ من مراقبي الانتخابات للأجل القصير، لرصد الانتخابات وتقييم نتائجها.

٢٢ - وسيتم نشر مراقبي الانتخابات للأجل المتوسط، في سبعة أفرقة يتألف كل منها من عضوين، في بانغي وفي المواقع المختارة الستة خارج العاصمة، قبل موعد الجولة الأولى للاقتراع بمدة أربعة أسابيع، لفترة مجموعها شهرين تقريبا. وسيقوم مراقبو الانتخابات للأجل المتوسط، الذين سيعينون من بين متطوعي الأمم المتحدة، برصد الأعمال التحضيرية للانتخابات وبالتخطيط لوصول مراقبي الانتخابات للأجل القصير. وسينضم مراقبو الانتخابات للأجل القصير إلى مراقبي الانتخابات للأجل المتوسط قبل الدورة الأولى للاقتراع بيومين أو ثلاثة أيام، لتكوين ما مجموعه ٤٧ فريقا، يتكون كل منها من مراقبين. وسيتم تعيين نصف مراقبي الانتخابات للأجل القصير محليا من بين الموظفين الدوليين (بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والسلك الدبلوماسي). ويجري تعيين النصف الآخر من الخارج (موظفو الأمم المتحدة والمعينون من البعثات). وسيرحل مراقبو الانتخابات للأجل القصير بعد الجولة الأولى بيومين أو ثلاثة أيام، حيث أن الأمر لن يقتضي سوى وجود مراقبي الانتخابات الـ ٤٠ المعينين محليا لمراقبة الجولة الثانية، وسوف ينضم هؤلاء إلى مراقبي الانتخابات للأجل المتوسط البالغ عددهم ١٤ لتكوين ٢٧ فريقا، يتكون كل منها من مراقبين.

٢٣ - وفي إطار هذه الخطة، من المقدر أن تتمكن الأفرقة من زيارة ٢٥ في المائة على الأقل من مكاتب الاقتراع (أي نحو ١٢ مكتبا لكل فريق). وتمثل بانغي والمواقع المختارة الستة التي ينتشر فيها مراقبو الانتخابات ١٠ و ١٧ في المائة، على التوالي، من مكاتب الاقتراع على نطاق الدولة، مما يوفر عينة موثوقة من العملية الانتخابية الشاملة.

توفير الأمن

٢٤ - بناء على استعراض دقيق للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم وضع خيارين اثنين. وفي إطار الخيار الأول، يفترض أن أمن المواد الانتخابية ومراقبي الانتخابات خارج بانغي يمكن توفيره على النحو الأمثل بقوات لا يقل عددها عن ٤٥٠ جنديا. وسيجري توفير ١٥٠ من هؤلاء عن طريق إعادة نشر هذا العدد مؤقتا من قوات البعثة من بانغي إلى المواقع الإقليمية الستة المختارة. أما العدد المتبقي من الجنود، وهو ٣٠٠ جندي، فيلزم أن توفره البلدان المساهمة بقوات، لتكملة القوام المأذون به حاليا للعنصر العسكري للبعثة. ورهنا بموافقة مجلس الأمن، من المقدر أن تلزم فترة تتراوح من ٨ إلى ١٠ أسابيع لنشر القوات المقترحة المؤلفة من ٤٥٠ فردا مع مواد الدعم اللازمة إلى المواقع الإقليمية الستة.

٢٥ - وفي إطار الخيار الثاني، سيعاد نشر عدد أقصاه ٢٥٠ جنديا من الجنود التابعين حاليا للبعثة إلى المواقع الستة المختارة، يستكملون بعدد قدره ١٥٠ فردا من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بحيث يصبح القوام الكلي لهذه القوة ٤٠٠ فرد. وخلال فترة النشر إلى المواقع الستة المختارة، ستكون القوات الوطنية البالغ عددها ١٥٠ فردا خاضعة للسيطرة التنفيذية للبعثة. وتقدر الفترة اللازمة لإعادة نشر الجنود التابعين للبعثة وللقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بستة أسابيع. وعملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١١٨٢ (١٩٩٨) المتعلقة بإعادة تشكيل القوات المسلحة الوطنية، يمكن في هذا الصدد للعناصر التي ستتعاون مع البعثة من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أن تخدم بوصفها نواة لبناء جيش جمهوري متعدد الأعراق لأفريقيا الوسطى.

٢٦ - ويقضي كلا الخيارين بأن تقوم القوات بمرافقة المواد والمعدات الانتخابية خلال نقلها واستردادها على النحو المبين في الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه. ومع قيام القوات بكفالة الأمن في المواقع الإقليمية الستة، ستقوم أيضا بمرافقة وتسليم المواد الانتخابية إلى المقاطعات الفرعية ومراكز الاقتراع المذكورة في الفقرة ١٧ أعلاه وبتسلم المواد من تلك المقاطعات والمراكز. ولن تتكفل البعثة بأمن المواد الانتخابية في أي مقاطعة فرعية أو مركز للاقتراع خارج تلك المواقع، حيث أن هذا سيكون من مسؤولية سلطات أفريقيا الوسطى.

٢٧ - ويستند نشر القوات في إطار كل من الخيارين إلى افتراض مؤداه أنه سيلزم عنصران كل منهما بحجم فصيلة يتراوح قوامها من ٣٠ إلى ٤٠ فردا، لتوفير الأمن في كل موقع من المواقع الستة المختارة. وستنتشر القوات في المواقع الستة المختارة قبل الانتخابات بستة أسابيع وستظل فيها لفترة إجماليها شهران ونصف شهر. وإذا ما اعتمد مجلس الأمن ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى دعما للعملية الانتخابية، سيلزم إعادة النظر في قواعد الاشتباك التي تتبعها البعثة حاليا، بهدف كفالة اتساقها مع المهام العسكرية الإضافية.

الاحتياجات المالية

٢٨ - لن تكون معدات النقل الجوي والبري المتوفرة حاليا لدى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها المعدات المملوكة للوحدات، كافية لدعم عمليات نشر وإمداد القوات والمراقبين خارج بانغي، فضلا عن نقل المواد والمعدات الانتخابية إلى المواقع الإقليمية الستة، والمقاطعات الفرعية البالغ عددها ٦٩ مقاطعة، ومراكز الاقتراع المختارة، ثم استرجاع هذه المواد والمعدات من تلك الأماكن. وسيلزم تمويل المعدات الإضافية اللازمة لدعم عناصر البعثة المنشورة من الجنود والمراقبين من ميزانية البعثة. وسيُقدم قريبا في إضافة لهذا التقرير بيان بالآثار المالية المترتبة على توفير معدات النقل والدعم هذه، وكذلك نشر مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة ونشر القوات الإضافية التابعة للبعثة في إطار الخيارين المقترحين المبينين في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه. أما تكاليف النقل الجوي والبري اللازم لتسليم المواد والمعدات الانتخابية فستمول من ميزانية اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة. واتـُفق مع المانحين المعنيين على أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة المساهمات المقدمة منهم.

٢٩ - أما عملية نشر جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، البالغ عددهم ١٥٠ فردا، لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى خارج بانغي، على النحو المقترح في الفقرة ٢٥ أعلاه، فسيلزم تمويلها بواسطة تبرعات من الدول الأعضاء.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

٣٠ - وفقا لما تم بيانه فيما سبق من هذا التقرير، أحرزت سلطات أفريقيا الوسطى تقدما كبيرا في إنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية التي ستجري في عام ١٩٩٨. وقد أعدت اللجنة الانتخابية ميزانية حظيت بالقبول من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المانحون الرئيسيون الذين تعهدوا بتوفير الأموال اللازمة. بيد أن الأنشطة التنفيذية للجنة لا تزال متخلفة بقدر كبير عن جدولها الزمني، حيث أنها لم تـُنشأ إلا في أواخر حزيران/يونيه ولم يبدأ صرف الأموال الأساسية إلا في أواخر تموز/يوليه. وكما ذكر من قبل، فقد وضح مؤخرا أنه سيلزم مزيد من الوقت لإنجاز المهام المحددة في الخطة التنفيذية للجنة الانتخابية المختلطة المستقلة. وبناء على ذلك، أعلنت اللجنة الانتخابية، في ١٤ آب/أغسطس، أنه سيتعين تأخير الانتخابات عن الموعد المقرر لإجرائها وهو ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وذكرت اللجنة أيضا أنها ستحدد تاريخا جديدا للانتخابات بعد إتمام بعض الخطوات التحضيرية الرئيسية، وبمجرد أن يتم تحديد الدور الذي تنتظر اللجنة من الأمم المتحدة أن تؤديه في عملية الانتخابات.

٣١ - وينبغي التشديد في هذا السياق على أن المسؤولية النهائية عن تنظيم الانتخابات التشريعية وتسييرها يجب أن تقع على كاهل اللجنة الانتخابية. ولا يمكن لأي مساعدة يـُقترح أن تقدمها الأمم المتحدة إلا أن تكون مكملة لعمل اللجنة. ومن ثم فإن من الضروري أن تتخذ اللجنة الانتخابية التدابير اللازمة لكفالة إيصال المواد الانتخابية إلى جميع مراكز الاقتراع واسترجاعها منها في التوقيت السليم. وينبغي التشديد أيضا على أن سلطات أفريقيا الوسطى ستكون مسؤولة عن حفظ القانون والنظام في جميع أنحاء البلد

خلال عملية الانتخابات. ومما يُثلج صدري في هذا الصدد أن عملية تدريب قوات الدرك الوطنية قد بدأت وأنه قد أنشئت لجنة مشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن إعادة تشكيل القوات المسلحة الوطنية. ويجب على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تواصل إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لهذه المسألة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٨٢ (١٩٩٨).

٣٢ - وفيما يتعلق بإعادة نشر القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المقاطعات، على النحو المقترح في الفرع ثالثا من هذا التقرير، ينبغي التأكيد على أن إمكانية إنجاز تلك العملية تعتمد على افتراض مؤداه أن الحالة الأمنية خلال العملية الانتخابية في بانغي، ستظل مستقرة. وينبغي التأكيد أيضا في هذا الصدد على أن من الواضح أن الخيار الأول (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه)، سيكون هو الخيار المفضل. فهذا الخيار يجعل البعثة في موقف أفضل يمكنها من مواصلة تقديم المساعدة في الحفاظ على الأمن في بانغي خلال العملية الانتخابية، وفي الوقت نفسه كفالة الأمن لعملية نقل واسترجاع المواد الانتخابية، فضلا عن حماية مراقبي الانتخابات في تلك المواقع. أما الخيار الثاني (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه) فهو لا يوفر نفس الضمانات، حيث أنه يُضعف وجود البعثة في بانغي بدرجة خطيرة ويزيد من صعوبة تصدي البعثة بفعالية للتهديدات الأمنية في العاصمة، في حالة حدوثها في أي وقت خلال العملية الانتخابية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية المقترحة للانتخابات (انظر الفقرات من ٢١ إلى ٢٣ أعلاه)، تم اختيار مواقع المراقبة بعناية، بناء على الكثافة السكانية، وعدد مراكز الاقتراع في المنطقة، ومدى تيسر الوصول إلى مراكز الاقتراع، والأحوال الأمنية بحيث تتوفر من عملية المراقبة صورة موثوق بها لسير العملية الانتخابية. وفي الواقع أن مراقبة العملية الانتخابية في بانغي والمواقع الستة المختارة ستشمل ٢٥ في المائة من جميع مراكز الاقتراع في كل أنحاء البلد. وبناء على الخبرة المكتسبة لدى الأمم المتحدة، في مجال مراقبة الانتخابات، تعتبر هذه النسبة نسبة ممثلة وصادقة، تمكن ممثلي الخاص من أن يصدر، في نهاية العملية، تقييما عاما لنتائج الانتخابات التشريعية.

٣٤ - وكما ذكر في تقريري الأخير (S/1998/540)، نجحت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ إنشائها في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في الحفاظ على الأمن والاستقرار في بانغي. وفي الوقت نفسه، أحرزت سلطات أفريقيا الوسطى، بفضل ما تلقته من المشورة والدعم من ممثلي الخاص والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدما ملموسا في تنفيذ اتفاقات بانغي وبدء الإصلاحات السياسية والاقتصادية الرئيسية. ويشمل هذا ما تم مؤخرا من إبرام اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز لمعالجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه البلد. بيد أن عملية المصالحة الوطنية والحالة الأمنية لا تزالان تتسمان بالهشاشة. ولا شك في أن إجراء الانتخابات التشريعية في الوقت المناسب، وفقا للمعايير الدولية المقبولة، سيساعد على تعزيز عملية السلام وإيجاد مناخ يسوده الاستقرار ويمكن أن تُباشَر فيه على نحو نشط الإصلاحات المالية والاقتصادية.

٣٥ - وإذا قرر مجلس الأمن توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتشمل المساعدة في العملية الانتخابية في جمهورية جنوب أفريقيا على النحو المـُبيـَّن أعلاه، فسوف يكون لهذا دور أساسي. ومن الواضح أنه بدون الدعم الفعال من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لن يكون من الممكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تعقد الانتخابات في حدود إطار زمني يتسق مع الأحكام الدستورية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تقويض المنجزات التي تحققت حتى الآن في عملية المصالحة الوطنية والسلام.

٣٦ - ومن ثم فإنني أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على المقترحات الواردة في الفرع ثالثا أعلاه بشأن تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في العملية الانتخابية، وأن يعدل بالتالي ولاية البعثة. وفيما يتعلق بتوفير الأمن لمراقبي الانتخابات والمواد الانتخابية خلال عملية الانتخاب، أوصي كذلك، للأسباب المبينة في الفقرة ٣٢ أعلاه، بأن ينظر المجلس في الموافقة على الخيار الأول. وفي الختام، أود أيضا أن أحث جميع الأطراف في أفريقيا الوسطى على أن تتحمل مسؤولياتها على الوجه الأكمل في الانتخابات، وأن تـُشارك فيها على نحو يـُقوي العملية الديمقراطية في ذلك البلد ويـُساعد على تحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

- - - - -